

العراق والهند: دراسة في أبرز مجالات التعاون

الدكتور ستار جبار علي

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

يعد موضوع العلاقات مع الهند من الموضوعات المهمة التي لم تنل الاهتمام الكافي من الجماعة العلمية العربية، وبقدر ما توجد دوافع موضوعية لإقامة علاقات تعاونية مع الهند، بقدر ما توجد مسائل خلافية ذات وزن استراتيجي يمكن ان تدفع هذه العلاقات باتجاه الصراع، من ناحية أخرى فإن العوامل المتعلقة بالمتغيرات العالمية الجديدة على المسرح العالمي لها تداعياتها على هذه العلاقات فتنامي القدرات الإستراتيجية الهندية، وازدياد أهميتها النسبية في معادلات القوة على مستوى العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة ونظرة الولايات المتحدة الى الهند بوصفها القوة التي يمكن توظيفها لتحقيق توازن القوى في آسيا في مواجهة الصين، هذه الأمور وغيرها لها تداعياتها على العلاقات مع الهند خاصة وأن الهند ترى أن منطقة الخليج العربي تحديداً تدخل في نطاق الأمن القومي كما أنها ترى ان هذه المنطقة تدخل في نطاق مجالها الحيوي كسوق للعمالة والمنتجات الهندية وكمصدر مهم للطاقة التي تحتاج إليها الهند والتي من المتوقع أن تزداد احتياجاتها لها بشكل أكثر حدة خلال السنوات القادمة.

فالعلاقات مع الهند من المواضيع الحيوية وذات الأهمية المتنامية في ظل الدور المتزايد الذي تضطلع به على الساحتين الإقليمية والدولية، الا ان هذه العلاقات ظلت مقتصرة على الجوانب الاقتصادية والثقافية التي أصبحت تعبر عن البعد التقليدي لهذه العلاقات، فارتكزت على التبادل التجاري والاستثمارات، ولم يحظ البعد السياسي والاستراتيجي بالأهمية التي يستحقانها. فالهند تنظر الى العالم العربي بأنه سوق ضخمة لتصريف منتجاتها المختلفة خاصة البرامجيات التي تبرز فيها كدولة رائدة داخل العالم الثالث، ويبدو العالم العربي كمصدر مهم للطلب على البرامجيات كأحد المغريات للهند لتحسين علاقاتها مع العرب.

وعند الحديث عن العلاقة مع دول المنطقة العربية نجد ان العراق كان من أوائل الدول التي اعترفت بالهند بعد استقلالها عن بريطانيا في ١٤ اب ١٩٤٧، وأقيمت علاقات دبلوماسية مع الهند ، ووقع البلدان على اتفاقية صداقة في عام ١٩٥٢ ، الا ان العلاقات تدهورت بين البلدين بعد قيام حلف بغداد ودور العراق فيه ورفض الهند للحلف تحديداً وسياسة الأحلاف والتكتلات عموماً. وكانت الهند من أولى المرشحين بقيام حكومة حزب البعث العربي الاشتراكي الجديدة في العراق في ٨ شباط ١٩٦٣ ، إلا أن العراق بقي محايداً في الحرب الباكستانية-الهندية ١٩٦٥ ، وفي سنة ١٩٧٠ وصف العراق الهند بأنها من أبرز الحلفاء للعراق ، إلا أن العلاقات ساءت بين البلدين بعد أن وقف العراق مع دول الخليج الأخرى الى جانب باكستان ضد الهند في الحرب الباكستانية الهندية عام ١٩٧١ ، إلا أن العلاقات عادت بعد اعتراف العراق باستقلال بنغلاديش عن باكستان ، وفي عام ١٩٨٠ قامت القوات الجوية الهندية بتدريب ١٢٠ طيار عراقي ، إلا أن

العلاقات ساءت بين البلدين في حقبة الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ودعم الهند لجمهورية إيران الإسلامية ، فقامت الهند بتخفيض علاقاتها التجارية مع العراق، لكن في حرب الخليج الأولى ١٩٩١ عارضت الهند استخدام القوة ضد العراق ولكنها سمحت للولايات المتحدة باستخدام بعض قواعدها الجوية في الحملة العسكرية، ونتيجة الحصار على العراق أدى ذلك الى ارتفاع أسعار الوقود في الهند ، وقفت الهند أيضا ضد قرار غزو العراق في ٢٠٠٣. ولذلك سوف نقتصر على المرحلة هذه تحديداً.

في البدء ان أي تحليل موضوعي للعلاقات مع الهند لابد ان ينطلق من نقطتين مهمتين:الأولى تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة،أما النقطة الثانية فتدور حول الأهمية الواضحة والمتعاظمة لمنطقة الخليج من الناحيتين الجيو سياسية والاقتصادية سواء بالنسبة للقوى العالمية الكبرى أو القوى العالمية الناشئة.ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناول أهم ثلاثة قضايا في علاقات العراق مع الهند تحديداً، وهي حسب أهميتها كما يلي:

أولاً،العلاقات الثنائية

كان موقف الهند واضحاً بعد عام ٢٠٠٣، إذ ساندت الهند العراق الديمقراطي ألتعددي الفدرالي الموحد الحر،لكن واقع الحال يبين ولأسباب معروفة هناك ضعف في مستوى الزيارات الرسمية وخصوصاً من الجانب الهندي،فقد زار وزير النفط العراقي الدكتور حسين الشهرستاني الهند في ايار ٢٠٠٧ وترأس اجتماع اللجنة المشتركة للطاقة،وزار وفد من وزارة التجارة العراقية الهند في شباط ٢٠٠٩،وزار السيد وزير الصناعة والموارد الطبيعية فوزي فرانسوا حريري الهند في شباط ٢٠١٠،وكان الوفد يضم ٢١ مسؤولاً ورجال أعمال ومستثمرين.وزار السيد عبد الكريم السامرائي وزير العلوم والتكنولوجيا الهند وبنغالور في نيسان ٢٠١١.وزار السيد عادل مهودر وزير البلديات والأشغال العامة الهند في تشرين الثاني ٢٠١١ لبحث التعاون بين الوزارة وكونفدرالية الصناعة الهندية.

كما زار وفد رسمي عراقي الهند في شباط ٢٠١٢ برئاسة نائب رئيس الوزراء السيد روز نوري شاويس وعضوية وزير التجارة ورئيس هيئة الاستثمار الوطني وعدد من المسؤولين،وكانت بدعوة من كونفدرالية الصناعة الهندية لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصاد بين البلدين،والتقى الوفد بعدد من المسؤولين الهنود ورؤساء الشركات بحدود ٣٠٠ شركة هندية في دلهي،فضلا عن ٢٠٠ شركة في مومباي وجينايا.وبدعوة من السيد ميرا كومار رئيس مجلس الشعب الهندي زار السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب الهند للمدة من ١٥-١٩ كانون الأول ٢٠١٢،والتقى الوفد بنائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الولايات السيد حامد أنصاري ووزير الشؤون الخارجية السيد سلمان خورشيد وعقدت العديد من جولات المحادثات الرسمية.كما زار مستشار الأمن الوطني فالح الفياض الهند للمدة من ١٧- ٢١ كانون الأول ٢٠١٣ وعقد اجتماعات مع وزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية ومستشار الأمن

الوطني وناقش التعاون الأمني الثنائي للبلدين والإجراءات المطلوبة لتقويته. وخلال الزيارة وقعت مذكرة تفاهم للتعاون بين معهد دراسات الدفاع في نيودلهي ومركز النهيرين للدراسات الإستراتيجية في بغداد.

أما زيارات الجانب الهندي الى العراق فكان أبرزها زيارة وفد من كونفدرالية الصناعة الهندية وممثلين عن الصناعة الهندية الى العراق في تشرين الأول ٢٠١١. وكان في ضيافة لجنة الاستثمار الوطني في الحكومة العراقية، والتقى الوفد بنائبي رئيس الوزراء ووزير البلديات وبصفته القائم بأعمال وزارة النفط. وأظهرت الزيارة قدرات الصناعة الهندية في التطوير والمساهمة في الاقتصاد العراقي، والترحيب بالاستثمارات والخبرات الهندية في العراق. كما زار السيد وزير الخارجية الهندي سلمان خورشيد العراق للمدة من ١٩ - ٢٠ حزيران ٢٠١٣، وهي أول زيارة لمسؤول هندي رفيع منذ عام ١٩٩٠، والتقى خلال الزيارة برئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي ونائب رئيس الوزراء الدكتور حسين الشهرستاني ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية. وقد وافق الوزير الهندي على تعزيز الروابط الثنائية على المستوى السياسي، والارتقاء الى مستوى الشراكة الإستراتيجية والتعاون في المشاريع الكبرى مثل المصافي والبتروكيماويات والزراعة الخ، وأكد السيد رئيس مجلس النواب العراقي خلال لقاء الوزير على تشكيل لجنة الصداقة العراقية- الهندية في مجلس النواب و برئاسة السيدة ألاء طالباني عضو المجلس. كما زار الدكتور فيربا مولي وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي العراق لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة التي عقدت في شهر تموز ٢٠١٣، ووجه الدعوة الى رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي ونائبه صالح المطلك لزيارة الهند فضلا عن لقائه مع وزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي. وحصلت مجموعة من مصدري الرز والسكر الهنود على عقود مهمة من وزارة التجارة العراقية بعد زيارة الوفد للعراق في ٩ - ١٠ آذار ٢٠١٤، إذ حصلت المجموعة على عقد تزويد الوزارة بـ ١٢٠ الف طن من الرز بقيمة ١٥٠ مليون دولار، وعقد اخر بتزويد ٢٥ الف طن من السكر بقيمة ١٥ مليون دولار. وكانت هذه المرة الاولى في عملية التجهيز المباشر ومن خلال المفاوضات المباشرة. ولعل الأهم في كل ما تقدم هي زيارة الدولة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي الى الهند في اب ٢٠١٣، وجرت مباحثات مع رئيس الوزراء الهندي والرئيس ونائب الرئيس الهندي، فضلا عن حضور اجتماعات اللجان المشتركة بين البلدين. وتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة وفي ادارة الموارد المائية. وهنا يمكن ان نسجل على العلاقات الثنائية عدة مؤشرات مهمة أهمها غياب الاستفادة من الخبرات الهندية في المجالات العسكرية والأمنية وخصوصاً عندما نأخذ تجربة الهند العسكرية في مجال الصناعات ومكافحة الجماعات الارهابية. كما ان العلاقات تأثرت بشكل واضح بطبيعة الاوضاع الامنية في العراق وخصوصاً بعد تطورات حزيران ٢٠١٣. هناك امكانية الاستفادة من القدرات الصناعية للهند وخصوصاً العسكرية في توفير العديد من المعدات والاسلحة التي تنتجها الهند وكلا البلدين يعتمدان على التسليح الروسي.

ثانياً، ضمان أمدادات الطاقة

تعد منطقة الخليج المصدر الرئيس لتزويد الهند بالنفط الخام. وكانت شركات القطاع العام الهندية تفضل، تقليدياً، عقوداً سنوية إما مباشرة مع الحكومة أو مع كيانات مملوكة للدولة، تكمل متطلباتها من خلال الشراء الفوري (المباشر). وقد طورت الكيانات المنتجة للنفط والمملوكة للدولة علاقاتها النفطية وحافظت على إدامتها على أعلى المستويات. واقتنعت الهند بأن المنطقة ستكون المصدر الرئيس لتجهيزها بالنفط الى أمد بعيد في المستقبل..^(١) وقد بينت التجارب السابقة حساسية الوضع السياسي والاقتصادي الهندي لأية عوائق قد تعترض وصول النفط من منطقة الخليج العربي أو أية عوامل تؤدي الى ارتفاع اسعاره العالمية، الأمر الذي يعكس مدى الارتباط القائم بين الاقتصاد الهندي وبين أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ومنطقة الخليج بصورة خاصة.

فقد أوضحت ازمتي عام ١٩٧٣ وعام ١٩٩١، أن ضمان تدفق النفط يعد محمداً رئيساً للسياسة الهندية تجاه دول منطقة الخليج، وذلك في ضوء ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي الهندي بصورة ملحوظة لاسيما خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ وصل الى ٧% وهو ما يعكس حجم الاستهلاك الداخلي للمنتجات النفطية الذي وصل الى ٧٨ مليون طن متري سنوياً، ومن المتوقع أن يزداد بنسبة ١٠% سنوياً خلال العقود الاولى من القرن الحادي والعشرين ليصل عام ٢٠٢٠ الى ٢٧٠ مليون طن متري، الأمر الذي يضع هدف حماية تدفق النفط الخليجي الى الهند على رأس قائمة الأهداف الإستراتيجية المؤثرة على الأمن القومي الهندي.

ولإدراك هذه الحقيقة فإن الهند تمتلك ٢٠ مصفاة نفط، يملك القطاع العام ١٧ منها بينما يملك القطاع الخاص ثلاث مصاف. وكانت الطاقة الإجمالية لهذه المصافي في ٣١ آذار (مارس) ٢٠١١، هي ١٨٧ مليون طن سنوياً. وكانت هذه المصافي تعمل بطاقة ١٠٥,٧% عام ٢٠٠٩-٢٠١٠، وبطاقة ١١٠% خلال عام ٢٠١٠-٢٠١١. وقد أنشأت الهند مختلف التسهيلات لتكرير ومعالجة النفط الخام ومشتقاته في السنوات الماضية لدرجة أنها أصبحت الآن تصدر مشتقات النفط. وزاد التصدير من المشتقات من ٠,٣٣ مليون طن عام ١٩٧٠-١٩٧١ الى ٥٩,١٣ مليون طن عام ٢٠١٠-٢٠١١ ويزيادة مقدارها ١٦% عن العام السابق. وعند المقارنة نجد ان الهند تنتج واحداً في المائة من اجمالي انتاج النفط الخام في العالم وهو ما يعادل ٣٨,٩ مليون طن من النفط الخام لعام ٢٠١٠-٢٠١١. فيما استهلكت ١٥٥,٥ مليون طن من الإنتاج العالمي من النفط الخام أي ما يساوي ٣,٩% من الإنتاج العالمي من النفط الخام في عام ٢٠١٠-٢٠١١. أما في مجال انتاج الغاز الطبيعي فانتجت الهند ١,٦% من الإنتاج العالمي أي ٤٥,٨ مليون طن في عام ٢٠١٠-٢٠١١. وتعتمد الهند في الطاقة على الوقود الحفري بنسبة ٧٠%.

^١ - سوبارامان نارايان. الاهتمام الاقتصادي الآسيوي المتنامي بمنطقة الخليج العربي. في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الأولى. ٢٠٠٨. ص ٣٠٦.

وتواجه الهند معضلة مهمة في مجال الطاقة فقد جاءت كرايع أكبر مستهلك للطاقة في العالم في عام ٢٠١١ بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا. وتضاعف استهلاك البلاد للطاقة بين عامي ١٩٩٠-٢٠١١، على الرغم من ان متوسط استهلاك الفرد في الهند ظل متديناً بالمقارنة مع الدول الغربية، وحسب التقديرات، فإن ٤٤% من بيوت الهند لا تحصل على الكهرباء وأكثر من ٩٠% تعتمد على البايوماس (خشب ونفايات وغاز). وزاد استيراد الهند من النفط الخام من ٤٠% من احتياجاتها عام ١٩٩٠ الى ٧٠% عام ٢٠١١، وتم استيراد نحو ٦٤% منه من الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. وتبين بعض التقديرات انه بحلول عام ٢٠٣٢، ستستورد الهند نحو ٩١% من احتياجاتها من الطاقة من الخارج وسيكون جزء منها من الشرق الأوسط. (٢)

فالإمدادات النفطية هي العامل الأهم في العلاقات الهندية مع الدول الخليجية، بل من المتوقع ان تكون هي الدافع الرئيس نحو تعزيز هذه العلاقات في المستقبل القريب، فالهند سادس أكبر مستورد للنفط في العالم، وتوفر منطقة الخليج نحو ٧٠% من احتياجات الهند من النفط المستورد، وهذا ما دفع بالحكومة الهندية للسعي نحو بناء شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة لضمان إمدادات نفطية مستقرة ودائمة، ويأتي العراق ثانياً بعد المملكة العربية السعودية في تصدير النفط الخام الى الهند، وشركة النفط الهندية هي أكبر مشتر للنفط من العراق وبمعدل ٢٥٠ الف برميل يومياً، وفي عام ٢٠١٢ مثلاً استوردت الهند من النفط العراقي ما قيمته ٢٠ مليار دولار، فضلاً عن شركتين هنديةتين اخرتين تستوردان بشكل رئيس من النفط العراقي.

ويمكن القول ان سياسة الهند باتجاه تعزيز علاقاتها مع الدول النفطية العربية، التي أصبحت تعرف بـ(النظر غرباً)، لا ترمي فقط الى تأمين موارد الطاقة الحيوية والمصالح الأمنية الأخرى، لكنها أيضاً تأخذ في الحسبان اعتبارات إستراتيجية تتمثل في مسألة السباق على النفوذ بين الهند والصين، لاسيما في ظل تنامي قوة الصين الاقتصادية وتوسع نفوذها في منطقة جنوب آسيا، وتحولها الى قوة مستوردة للنفط. إذن، وبغرض معادلة نفوذ الصين فيما وراء جنوب آسيا فان الهند تعد منطقة غرب آسيا الساحة الأهم والأنسب لها، وقد عينت مؤخرًا ممثلًا خاصًا لغرب آسيا من اجل تعزيز علاقاتها مع الدول الإقليمية، والعمل على لعب دور مهم في القضايا السياسية التي تهم دول المنطقة بشكل عام.

فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الهند والعراق تباطأت بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وفضلاً عن استيراد النفط، تستورد الهند كميات قليلة من البضائع مثل الصوف والكبريت من العراق. فيما تصدر الهند للعراق الكيماويات ومواد التجميل والمواد المصنعة كالأصباغ والمصوغات والسيراميك والمكائن والأجهزة

٢ - وللمزيد من التفاصيل انظر: ظفر الإسلام خان. الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط. مصدر سابق.

الكهربائية ومعدات النقل والسكر والشاي والمواد الطبية. وجزء كبير من الصادرات يأتي من خلال دبي. وفي
انداه بعض مؤشرات التبادل بين البلدين للأعوام الأخيرة وبملايين الدولارات:

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
٢٠١١ - ٢٠١٠	٦٧٨,١٤	٩٠٠٨,٣٠
٢٠١٢ - ٢٠١١	٧٦٣,٩٧	١٨٩١٨,٤٧
٢٠١٣ - ٢٠١٢	١٢٧٨,١٣	١٩٢٤٧,٣١

وفي مجال العلاقات الاقتصادية أيضاً يمكن ان يكون العراق وجهة تصدير المشاريع الأكبر بالنسبة
للشركات الهندية، وخصوصاً في المشروعات الصغيرة. فقد حصلت شركة موكل - شاريرام على عقد بقيمة
٢٣٥ مليون دولار لتجديد نظام المجاري في البصرة، وحصل شابورجي بولنجاي على عقد بقيمة ٨٥ مليون
دولار لإعادة بناء فندق البصرة، وحصل لانكو انفراش على عقد بقيمة ٨١ مليون دولار لشركة (EPC)
لتطوير حقل عكاز للطاقة، ووقعت (BGR) للطاقة على عقد بقيمة ٢٤٦ مليون دولار لمشروع الناصرية
للطاقة، واعلنت شركة تاتا للفولاذ بالتعاون مع شركة الغاز الكورية لمد انبوب بطول ١١٠ كم لمشروع الغاز
السائل في بيجي.

كما عقد الاجتماع السابع عشر للجنة المشتركة العراقية - الهندية للمدة من ٧-٨ تموز ٢٠١٣ في بغداد
وكان برئاسة الدكتور فيرنا مولوي وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي والسيد عبد الكريم لعبيبي وزير النفط
العراقي، وقد راجع الاجتماع حالة التعاون القائم في مختلف المجالات والموافقة على تعزيز المشاريع
القائمة، وإمكانية توسيع التعاون بين البلدين. الا ان الحقيقة الواضحة ان ظروف العراق المتدهورة في
مختلف المجالات قد حرمت البلاد من الاستفادة من الخبرات الهندية المتطورة في مختلف المجالات
وخصوصاً في عملية بناء المصافي وحاجة العراق المتزايدة الى المنتجات النفطية التي يدفع لشرائها
مليارات الدولارات وهي فرصة ضائعة اخرى.

ثانياً، قضية العمالة الهندية

لقد اضطرت الهند الى استقدام أكثر من ٢٠٠ الف مواطن هندي من العراق والكويت بعد أزمة
احتلال الكويت في اب (اغسطس) ١٩٩٠، ولهذا نجد ان وجود أكثر من ١,٥ مليون عامل هندي داخل دول
مجلس التعاون في ذلك الوقت، قد خلق نوعاً من الترابط والتداخل بين الاقتصادين الهندي والخليجي، لاسيما
ان هؤلاء العمال كانوا يدرون عائداً سنوياً للاقتصاد الهندي يتراوح بين ٢ - ٣ مليار دولار، وفضلاً عن كل

ما يخلقه هذا الوجود من روابط وتداخل اجتماعي بين الشعبين، فإن مستقبل أمن واستقرار تلك الجاليات الهندية الكبيرة في دول مجلس التعاون سيظل رهيناً باحتمالات السلام والاستقرار في منطقة الخليج. وحالياً هناك ما يزيد على ٣,٥ مليون عامل هندي في بلدان الخليج العربي من العقول الراقية الى العمالة الرخيصة غير المحترفة وبلغت تحويلاتهم السنوية ستة مليارات دولار عام ٢٠٠٦، مما يعد أكبر مصدر للعملة الصعبة في الهند والذي يتحقق بدون أية كلفة سياسية أو اقتصادية أو غيرها، إذ لا يطالب العمال بأية حقوق ومزايا خاصة داخل الهند لقاء هذه الخدمة المجانية.

وفي العراق هناك اليوم القليل من العائلات الهندية التي لازالت تعيش في الاماكن المقدسة في النجف وكربلاء والبصرة وبغداد. وقد تناقص عدد الهنود في العراق بعد تحذير الحكومة الهندية من السفر الى العراق للمدة من عام ٢٠٠٤ أثر اختطاف احد عشر عاملاً هندياً يعملون في شركة كويتية مع القوات الامريكية وحتى عام ٢٠١٠، فقد تزايد عدد العمال الهنود وخصوصاً في اقليم كردستان ومناطقه، إذ يعملون في مصانع الصلب وشركات النفط ومشاريع البناء، ويقدر عدد الهنود في كردستان العراق بحوالي ١٥ الف عامل، فضلاً عن العديد من الشركات الهندية مثل ريلينس وجندال واجنتا والكترةثيرم وغيرها التي تتواجد في الاقليم. فيما تزايد عدد العمال الهنود في بقية انحاء العراق مع استمرار مشاريع الاعمار، واستعانت وزارة الصحة العراقية بحوالي ١٠٠٠ ممرضة هندية الى جانب ٨٤٦ ممرضة يعملن في مختلف المستشفيات في العراق.